المعهد العراقي للحوار
Iraqi Institute For Intellectual Dialogue

الاثار الاقتصادية للعقوبات الامريكية المحتملة على العراق

أ. م. د. سعد السعيدي
كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

2020م

المحور الأول : طبيعة الاقتصاد العراقي

اولا : طبيعة الاقتصاد قبل التغيير عام 2003

1 - مسيرة تطورات الاقتصاد في العراق

تميزت التنمية الاقتصادية بشكلها التقليدي والتنمية الانسانية (على الرغم من ان مؤشراتها آنذاك لم تتصل بعد بالمعنى والاسم المتعارف عليه حالياً) في العراق بإدارتها من قبل الدولة عبر القطاع العام الذي سيطر على القمم الرائدة من الاقتصاد العراقي في ظل نظام اقتصادي اشتراكي يديره القطاع العام.

وقد تميزت جميع إستراتيجيات التنمية في ظل النظام الاشتراكي المخطط بإرتباطها بالايرادات النفطية بغض النظر عن النظام السياسي السائد في كل مرحلة ، حيث اصبحت التنمية دالة على العائدات النفطية . كما اتسمت الخطط التنموية بتجاهلها لحقائق تنموية أساسية.

ومن هنا كان التبديل المستمر في خطط التنمية مجرد استجابة للتغيرات الحاصلة بالايرادات النفطية مما يشير الى القصور الكبير لفهم ماهية التخطيط والتنمية[1]. وتشير التجارب الاقتصادية الى إن وفرة الموارد ليست هي المتغير الأهم في تحديد الأداء الاقتصادي ,وهنا لا يقدم الاقتصاد العراقي في سجله التنموي ما يدعم الانجاز الاقتصادي في مجال التنمية بأداء القطاع النفطي بل العكس، حيث حجمّت هذه العلاقة المساهمة الايجابية للموارد المتاحة في النمو وساهمت في نشوء دولة اقتصاد الريع ومحاصرة إمكانية نمو اقتصاد انتاجي ,كما امتازت المدة من 1950-1980 من التنمية بضعف كفاءة الانفاق حيث لم تتمكن خطة او برنامج تنموي من اكمال المدة دون فائض لأسباب عديدة, فضلاً عن إن قرارات الإنفاق الإجمالي لم تتخذ بموجب قواعد معلومة للعلاقات بين الاهداف والاحتياجات المالية الضرورية لإنجازها بل استندت الى التنبؤات المتفائلة بخصوص إيرادات النفط لا سيما بعد عام1973[2].

كما اتسمت هذه الفترة بتذبذب العلاقة التبادلية بين القطاع الصناعي والزراعي تبعاً لتذبذب القيمة المضافة للقطاعين وضعف مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي , واتسمت كذلك بضعف التنمية الإنسانية متجسدة في ضعف المساهمة في تلبية الحاجات الأساسية, ومواجهة إفرازات نمو السكان, والتوازن الجغرافي او الاجتماعي الطبقي في التنمية, وتكافؤ الفرص الاقتصادية, أو المساهمة في توفير

فرص افضل تتناسب مع حجم الموارد المتاحة[3]. فضلاً عن تردي فرص الحرية والتمثيل النيابي والتعددية السياسية والانتقال السلمي للسلطة .... الخ.

وبعد اندلاع الحرب العراقية- الايرانية في ايلول عام 1980 اخضعت الخطة التنموية بكاملها لمتطلبات المجهود الحربي بشكل قلص كثيراً برامج التنمية لاسيما بعد عام1982 بعد أن فقد العراق معظم صادراته النفطية, وذهبت الحكومة الى اجراءات التقشف وتوقف الانفاق التنموي عن تمتعه بأولوية الدولة , وأظهرت لا مبالاة حقيقية من قبل الدولة بالتخطيط . وتعرض الناتج الاجمالي من جديد الى انخفاض حاد بعد الحرب والحصار الاقتصادي بعد عام 1990 وصعوداً . حيث اصبحث قيمة الناتج المحلي الاجمالي عام 1993 مثلاً بالاسعار الثابتة لسنة 1980 تمثل 23% فقط مما كانت عليه عام1980[4] بعد تعطل الطاقات الإنتاجية وتوقف صادرات النفط ومدخلات الانتاج.

ونتيجة لسعة اعتماد الاقتصاد العراقي قبل حرب الخليج الثانية1991على الاستثمار الاجنبي وزيادة هذه الحاجة للقطاع الأجنبي كمستثمر بعد الحرب والحصار وتدمير البنية التحتية والحاجة المتزايدة لتنفيذ مشاريع استثمارية ضخمة ، فقد أثر خروج القطاع الاجنبي من السوق العراقية تأثيراً بالغاً على النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

وشهدت هذه الفترة ارتفاع المستوى العام للأسعار وللتضخم وسعر الفائدة وارتفاع معدلات الضرائب لتحقيق إيرادات مالية للدولة ، ونتيجة لهذه السياسات توقفت العديد من المشاريع الاستثمارية وبرزت ظاهرة جديدة على الاقتصاد العراقي هي ظاهرة التضخم الركودي أي تزامن ارتفاع الاسعار مع مستويات عالية من البطالة[5] كما ارتفعت كلف الانتاج والفجوة التضخمية إلى 500%[6] ، والتي قادت جميعاً في ظل الحصار الاقتصادي الى التأثير السلبي على التنمية الاقتصادية والانسانية عبر انخفاض القدرة الشرائية للمواطن, وضعف إمكانية الحصول على فرص تعليم مناسبة, وإلحاق أضرار فادحة بالبيئة والصحة والرفاه الاجتماعي والحرية , فضلاً عن تراجع كبير في القدرة الانتاجية للإقتصاد , وفقدان التوازن القطاعي وتهالك البنيان الاقتصادي بشكل عام, مما فاقم من ظاهرة الفقر بشكل عام ونال من كرامة المجتمع وانسانية المواطن العراقي لا سيما الاطفال والنساء وكبار السن.

ثانيا: حصيلة جهود التنمية .

مرت التنمية الاقتصادية والتنمية الانسانية على وجه الخصوص في العراق بمراحل مختلفة ومتقلبة بشكل عنيف, من تدهور نسبي في بداية العهد الملكي الى نمو ثم استقرار وتحسن نسبي منذ نهاية العهد الملكي ثم بداية العهد الجمهوري لاسيما عقد الستينيات والسبعينيات , ثم عادت نحو التدهور النسبي في الثمانينيات والتدهور الكبير في التسعينيات من القرن الماضي.

وتشهد اليوم مرحلة اخرى من مراحل التدهور . فما هي اذاً حصيلة الجهود والبرامج التنموية التي بذلت في مجال التنمية الاقتصادية سابقاً؟

1 - حصيلة التنمية الاقتصادية (المعنى التقليدي):

أ - ارتفاع حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت ومنذ عام 1975 بقدر حصة قطاعي الصناعة والخدمات معاً عدا الصناعة الاستخراجية[7] . ونمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات السلعية الرئيسة قد يتسق مع واقع اقتصاد متقدم إلا انه يعد خللاً بنيوياً في اقتصاد انتقالي نامٍ كالاقتصاد العراقي.

ب- إن ارتفاع نسبة السلع الانتاجية المستوردة لم يعكس مستوى متقدم بالقدر الذي عكس مدى التبعية التقنية للسوق العالمية. حيث كانت غالبية هذه التقنيات عبارة عن استثمارات في مشاريع جاهزة ولم تفلح في استيعاب التقنية وتطويعها محلياً.

ج - سيادة بيئة اقتصادية غير متوازنة وضياع فرص التراكم بسبب الانفاق على انماط الاستهلاك وضعف مستويات الاستثمار الخاص والاسواق المالية واسواق العمل[8]. فضلاً عن ارتباط راس المال الخاص في أكثر الاحيان بالسلطة العامة مما يشكل سبباً أساسياً للفساد الاداري والاقتصادي.

د - بروز ظاهرة الدولة الريعية (بأوضح صورها) المستقلة اقتصادياً عن الجهد المحلي بعد التراجع المستمر لحصة الايرادات غير النفطية في الميزانية, وانخفاض نسبة الضرائب في تمويل الانفاق الجاري . وهذا يشير الى تبعية الاقتصاد العراقي وارتهانه بالصادرات النفطية , فضلاً عن تبعيته للسوق العالمية مقاساً بنسبة الواردات والصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي[9].

هـ - تراجع النمو المركب السنوي للناتج الصناعي بمعدل 2,8% بعد تعطل وتدمير 80% من الصناعات وعمل20% الباقية ب30% من طاقتها الإنتاجية[10].

ثانياً: حصيلة التنمية الانسانية والمستدامة (المعنى الحديث)

1- تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 70% مقارنة بعقد الثمانينيات من القرن الماضي . فقد بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي وحتى عام2003 ما يقارب من 237 دولار أي أقل من حصته في عقد الخمسينيات , وتزامن ذلك مع ارتفاع أسعار السلع الاساسية الى 1500 أو 2000 ضعف , وتراجع القوة الشرائية الى 20 ضعف بعد ان وصل الدخل الشهري الى اقل من مستوى المؤشر الاسترشادي المستخدم لتحديد اعانة الاسر العراقية. وقد بلغت هذه النسبة اقل من الدخل الشهري للعامل الزراعي غير الماهر في الهند[11].

2- تراجع معدل النمو المركب السنوي بشكل كبير في القطاعات الاساسية التي يعتمد عليها مؤشر التنمية الانسانية وهي قطاعي التعليم والصحة, تبعاً لتدهور البيئة والصحة بسبب الحروب المتوالية وتزايد عدد الوفيات بين الصغار والكبار, وانتشار الإمراض المزمنة, وتضائل مستوى الخدمات العام كالكهرباء والماء الصالح للشرب والسكن والتأمين والخدمات الاجتماعية والترفيه الاجتماعي[12] ، وتبعاً لذلك انحرف نمط الاستهلاك الذي يعكس مستوى المعيشة عن النمط الطبيعي للشعوب المتقدمة أو متوسطة الدخل , فتزايدت أهمية الانفاق الاستهلاكي الخاص بالغذاء والدواء مقابل تراجع اهمية الانفاق على سلع الترفيه والخدمات الاجتماعية والثقافية.[13]

3- أما فيما يخص مؤشر حقوق المرأة فقد كان الأقل صلة بعمل الاستثمار الاجنبي المباشر، والاقل تضرراً بالاحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتقلبة . حيث نصت كل الدساتير قبل التغيير(2003) على عدم جواز التمييز على أساس الجنس بين الرجل والمرأة . كما استطاعت المراة المشاركة في جميع نواحي الحياة بما فيها منصب وزير عام 1959 . وقد دعم قانون الأحوال الشخصية رقم188 هذه المساواة, وكذلك دستور 1964 ودستور 1970 ، غير ان هذا التاكيد على الحقوق المدنية والسياسية للمرأة لم يمنع وجود خروقات في مجال حقوق المراة . وعلى الرغم من أن حقوق المراة السياسية قد حققت مكاسب جديدة بعد عام 2003، إلا أن حقوقها المدنية تعرضت لإنتكاسة كبيرة . لاسيما ما يتعلق منها بإلغاء قانون الأحوال الشخصية رقم188 من قبل مجلس الحكم[14] وإبداله بقانون يمنح رجال الدين

والقبيلة سلطة, استناداً لاختلاف المذاهب بدلاً من المحاكم الرسمية التي تحفظ للمراة حقوقها وكرامتها وشخصيتها المستقلة الواعية.

4- يعد مؤشر الحرية والحكم المؤسسي من بين اكثر مؤشرات التنمية الانسانية تدهوراً في العراق خاصة قبل الحرب2003 . حيث أتسم العراق ومنذ انتهاء الحكم الملكي عام 1958 بتجميد الحريات العامة ، وتبعاً لذلك غياب الشفافية, والمساءلة السياسية والقانونية , وتعطيل الدستور, وغياب التداول السلمي للسلطة ,وسيادة الشخصانية في مؤسسة الحكم والمؤسسات الأخرى, الأمر الذي انعكس على باقي المؤشرات الخاصة بالتنمية الإنسانية , ليأتي العراق مع بداية الألفية الثالثة بعد اليمن وموريتانيا والسودان في الترتيب العالمي في مجال التنمية الإنسانية[15] .

ولا يزال العراق يعاني من غياب مبدأ الشفافية واستمرار الفساد المؤسسي وغياب المساءلة السياسية والقانونية , فضلاً عن حضور الاستعداد الدائم لإسقاط الخصوم والمنافسين بطرق غير سلمية , إلا إن الحياة السياسية والنيابية والقانونية تتقدم بشكل واضح بإتجاه الافضل عن ما سبق عام2003.

ثالثا: دورالقطاع العام والخاص في التنمية قبل 2003

من المعروف ان العراق يعد من الدول التي مرت بتحول اشتراكي منذ بداية الستينيات من القرن العشرين حتى أصبح القطاع العام يغطي منطقة مترامية في الانتاج والخدمات مما أدى إلى تراجع القطاع الخاص عن دوره الحقيقي في الانشطة الاقتصادية , حيث قامت التنمية على أساس تولي القطاع العام للمشاريع الضخمة والقيادية وترك المشاريع الصغيرة للقطاع الخاص , كما افتقر القطاع الخاص كعنصر انتاجي وانمائي الى التكييف الدستوري والقانوني المناسب , فضلاً عن الافتقار للدوافع الاستراتيجية لتحريك دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية[16] ، وقد لعب القطاع النفطي الدور الاساس في تحديد حجم القطاع العام ومدى تدخله في الحياة السياسية بعد أن اصبحت الدولة تملك غالبية الناتج المحلي الاجمالي بشكل ادى الى تكريس حالة الدولة الرعوية على أساس القاعدة المردودية وتهميش دور القطاع الخاص , وقد أدى هذا الوضع الى كوارث اقتصادية عندما ضعفت الدولة , وهذا ما حدث مثلاً بعد الحصار الاقتصادي عام1990 حيث عجز القطاع الخاص عن سد الفجوة الناتجة عن تراجع دور القطاع العام.

وبعد عام 1968 فرض على القطاع الخاص المساهمة في بناء الاشتراكية مع وجوب تكيفه واحتوائه تدريجياً في حالة تعارض البنية الاجتماعية والسياسية له مع هذه المساهمة.

أما في حالة فشل سياسات الاحتواء والتكييف في خلق روابط المشاركة بين القطاعين فيجب هنا لجم القطاع الخاص في مختلف الانشطة لأنه يعيق سعي الدولة في تحقيق اشتراكيتها[17] ، واتساقا مع الواقع المتعارض مع شروط عمل القطاع الخاص استمر هذا القطاع خارج المشاركة الفعلية في جهود التنمية الوطنية كما اصبح يفتقر وبشكل متزايد الى الرؤية الاستراتجية التي تحدد المتطلبات الحقيقية للإقتصاد الوطني في المرحلة الراهنة والتي تمكنه من ايجاد سبل المواجهة والمنافسة الاقتصادية لا سيما في مجال جذب الاستثمار الاجنبي.

فمن المعروف أن القطاع الخاص يتميز بكفاءة اقتصادية أعلى من القطاع العام في مجال الاستثمار لإرتباط القطاع العام بإعتبارات غير اقتصادية, فضلاً عن انه عرضة للفساد بشكل اكبر من القطاع الخاص[18]. فقد زاد حجم الاستثمارات في الدول العربية مثلاً من 8مليار دولار في عقد الثمانينات عندما كان القطاع العام يفرض سيطرته الكاملة على الاقتصاد الى اكثر من 25 مليار دولار في عقد التسعينيات بعد التطور الملحوظ في عمل القطاع الخاص والاسواق المالية العربية[19]. ثم الى عشرات المليارات في العقد الاول من الالفية الثالثة نظرا لزيادة موجة التحرير الاقتصادي واصلاح الاسواق ونمو القطاع الخاص المحلي.

وعلى الرغم من ان الاقتصاد العراقي شهد تحولا غير مسبوق في مجال فلسفته العامة بعد عام 2003 اثر تبني المذهب الراسمالي بشكل رسمي اتساقا مع مقتضيات التحول السياسي وما يترتب عليه من تحولات هيكلية مرافقه تتمثل بتغيير نوع وطبيعة الملكية العامة والخاصة, وحدود عمل القطاع العام و الخاص ومهامهما الاساسية, ونوعية التخطيط , وحجم تدخل الدولة وتحكمها بالاقتصاد , ونمط الاستثمار وانواعه , ودور القطاعات الاقتصادية الاساسية , وطبيعة السياستين النقدية والمالية ..... الخ الا ان المشكلة هي ان السمات الاساسية للاقتصاد العراقي لازالت اقرب الى النظام الاشتراكي منها الى النظام الراسمالي ولا يزال القطاع الخاص بعيد جدا عن النهوض بالاعباء الاقتصادية الجديدة الموكله له الا وهي قيادة الاقتصاد وتحمل الاعباء الاكبر في مجال الاستثمار والانتاج ودعم قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات , ولا تزال سياسة الدعم الحكومي هي السائدة في الكثير من مفاصل الاقتصاد .

ان هذا التشوه الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي منذ عام 2003 رغم تحسن مستوى الاجور افضى الى تراجع المؤشرات الاساسية للاقتصاد ومنها مؤشر الانتاج الصناعي والزراعي , مؤشر الخدمات العامة , مؤشري التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي , مؤشر الملائة المالية , مؤشر المحتوى التكنولوجي في مجال الانتاج والخدمات , مؤشر الحوكمة والرقابة الاقتصادية ..... الخ

وهكذا بات الامن الاقتصادي العراقي يواجه المزيد من التهديدات على المستويين الداخلي والخارجي ويهدر المزيد من الفرص وبالتالي فأنه ببساطة غير مستعد ولا قادر على تحمل صدمات وازمات اقتصادية جديدة سواء كانت لاسباب داخلية او خارجية .

المحور الثاني: العقوبات المحتمل فرضها على العراق

لابد من التأكيد مجددا على القاعدة الاساسية التي انطلق منها هذا البحث وهي اننا نتعامل مع حالة افتراضية محتمل حدوثها مستقبلا وليس مع ظاهرة او حدث وقع فعلا .

ومن هنا فالبحث في هذا المحور سيركز على اهم القطاعات التي من المحتمل ان تشملها العقوبات الاقتصادية الامريكية على العراق اذا ما قرر الامريكان فرضها على العراق للاسباب التي تم اعلانها سابقا والتي تتعلق برغبة العراق اخراج القوات الامريكية من الاراضي العراقية او لاي سبب اخر ترى فيه الولايات المتحدة تحقيق مصلحة امريكية . ومن بين اهم هذه القطاعات هي الاتي :

اولا : العقوبات النقدية والمالية.

يعد كل من قطاعي النقد والمال الداينمو الذي يحرك عجلة الاقتصاد ويتحكم بتوجهاته التنموية ويعكس مستوى الاداء وكفاءة الاقتصاد بشكل عام ويحفظ توازنه . وفي هذا المجال يتوقع ان تطال العقوبات الامريكية المحتمل فرضها على العراق في قطاعي النقد والمال الجوانب الاتية [20] :

1 – التوقف عن تسليم الدولار للعراق بموجب بعض القوانين الامريكية التي تتيح لها عدم تسليم الدولار الى بعض الدول او الجهات ومنها مثلا قانون معاقبة اعداء امريكا . حيث يمكن تفعيل هكذا قوانين ضد العراق في حال قدر صناع القرار الامريكان ان العراق اصبح يمثل خطرا على الولايات المتحدة تبعا لاتخاذه مواقف عدائية ضد السياسة الخارجية الامريكية ومصالحها الحيوية والاصطفاف مع منافسين واعداء بارزين ومنهم ايران مثلا .

وفي حال حدوث هذا النوع من العقوبات فأن قطاع النقد العراقي سيشهد تدهورا كبيرا يتمثل بشحة الدولار وارتفاع قيمته مقابل الدينار العراقي فضلا عن ارتفاع التضخم وسيادة منطق السوق السوداء للعملة الاحتياطية وانتشار احتكار القلة لقطاع بيع العملة فضلا عن تراجع القيمة الحقيقية لموجودات الاسر العراقية سواء كانت عبارة عن عملة محلية او سلع او حتى خدمات .

2 – الامتناع عن التعامل مع البنك المركزي العراقي . وهو احتمال وارد ولا يقل خطورة عن الاحتمال الاول حيث سيعطي هذا الاجراء طابعا شديد الوضوح لعدم جدارة وثقة العالم بالبنك المركزي العراقي ويدفعهم للتوقف عن التعامل معه لاسباب فنية تتعلق بالمعايير النقدية العالمية من جهة ولاسباب تتعلق بالخشية من فرض عقوبات نقدية امريكية على الجهة التي تتعامل مع البنك المركزي العراقي . فضلا عن مخاطر التحويلات النقدية التي سيعاني منها البنك المركزي العراقي داخل وخارج العراق لا سيما ان العملة التي تدخل البنك المركزي العراقي جراء بيع النفط تقيد في البنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي والذي يقدم ضمانات اشبه بالحماية من بعض المطالبات الدولية بالتعويضات .

3 – فرض عقوبات على العشرات من البنوك والمصارف العراقية الخاصة والحكومية وشركات التحويل المالي بشكل يربك الوضع الاقتصادي الداخلي ويحد من عملية تمويل التجارة الخارجية التي يقودها القطاع الخاص ويدفع نحو تقليص القروض الداخلية التي تقدمها هذه البنوك بشكل يؤدي الى تراجع مستوى النشاط التنموي ومعدلات النمو الاقتصادي.

4 – وضع عراقيل حقيقية امام العراق تحول دون وصوله بيسر الى نظام التحويل المالي العالمي (سويفت) الذي تتحكم الولايات المتحدة في الجانب الاكبر منه.

5 – التأثير سلبا على قرارات صندوق النقد والبنك الدوليان وبيوت المال المختلفة بخصوص القروض المقدمة الى العراق وما يترتب عليها من تداعيات ليس على مستوى القدرة في الوصول للمصادر المالية والنقدية الدولية فحسب بل وحتى على مستوى التصنيف المالي العراقي على المستوى العالمي ودرجة ثقة المؤسسات الدولية بالاقتصاد العراقي .

ثانيا : العقوبات التجارية والائتمانية . ومن اهم العقوبات المحتملة في هذا القطاع تتمثل في الجوانب الاتية [21] :

1 – انهاء برنامج الاعفاءات المقدمة الى العراق بخصوص التصدير الى السوق الامريكية بشروط ميسرة رغم قلة السلع العراقية وعدم فاعلية هكذا اجراء عدى قطاع النفط في الوقت الحاضر لكن حرمان صادرات العراق مستقبلا من السوق الامريكية في حال تطور قطاع الانتاج يبدوا مكلفا جدا .

2 – التوقف عن منح العراق اعفاء او استثناء من العقوبات المفروضة على الدول والجهات التي تتعامل مع قطاع النفط والغاز الايراني شراء او بيع . ومن المعروف ان العراق يتعامل تجاريا بشكل موسع مع ايران لا سيما في مجال شراء الغاز وبعض المشتقات النفطية الايرانية لسد حاجة السوق العراقي لا سيما في مجال تزويد محطات انتاج الطاقة الكهربائية التي تعاني اصلا من مشاكل مزمنة الامر الذي يمكن ان يؤدي الى اثرين اساسيين هما : اما التوقف عن شراء النفط والغاز الايراني والبحث عن بديل اخر قد يتطلب وقت طويل وكلفة جديدة لنقلة وتكيف فني للتعامل مع هكذا تغيير مع كل ما يرافقة من كلف سياسية تتمثل بضغط ايراني على العراق لثنيه عن اي قرار بهذا الخصوص وجدل داخلي ساخن بين اصدقاء وحلفاء ايران من القوى السياسية وبين اصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة . واما استمرار العراق بشراء النفط والغاز الايراني ووضع نفسه ازاء عقوبات امريكية جديدة تطال كل القطاعات التي تتعامل مع و تستفيد من النفط والغاز الايراني المستورد.

3- العقوبات التي ستطال العديد من رجال الاعمال العراقيين وشركات الاستيراد والتصدير والنقل التي يشتبه بتعاملها مع الايرانيين ومن بين هذه العقوبات مثلا هي منعهم من الاستفادة من الخدمات التي يقدمها النظام المالي والنقدي الامريكي او الوصول الى نظام التحويل المالي العالمي (سويفت) .

4 – التوقف عن تجهيز العراق بالسلاح الامريكي الحديث لا سيما في مجال الطائرات المقاتلة مثل f16 ودبابات الابرامز وصواريخ هيل فاير الموجهة والذخيرة المختلفة لا سيما ان العراق يعتمد بشكل كبير على السوق الامريكية للسلاح منذ عام 2003 مما ينعكس سلبا على قدرات الجيش العراقي , وهذه الحقيقة لا يمكن التقليل من تداعياتها عبر بعض التصريحات غير الدقيقة التي تطلق من قبل بعض القوى السياسية التي تنادي بتغيير مصدر السلاح مجددا من الغرب (السلاح الامريكي وسلاح الناتو) الى الشرق (السلاح الروسي والصيني والكوري والايراني) .

ثالثا : العقوبات المتعلقة بقطاع الطاقة . وتتمثل في الجوانب المحتملة الاتية [22]:

1 – فرض عقوبات متنوعة على شركة سومو العراقية ومنها على سبيل المثال حظر على الشركات النفطية الامريكية التعامل مع شركة سومو والابقاء على التعامل مع اقليم كردستان على سبيل الاستثناء, ومنع تجهيز شركة سومو باي تكنولوجيا تتعلق بقطاع الطاقة سواء كان في مجال الاستكشاف او الانتاج او التصدير او اي جانب اخر ممكن ان يؤثر على قدرات العراق الانتاجية والتصديرية او التطويرية .

2 – فرض عقوبات على قطاع النفط العراقي بشكل عام يتمثل بمنع الشركات الامريكية من شراء النفط العراقي , حيث تقدر استيرادات النفط الامريكية من العراق ب 450 الف برميل يوميا بشكل يؤدي الى اضطرار العراق الى بيعة في الاسواق الاسيوية بقيمة اقل , كما قد يصل الحال الى فرض عقوبات امريكية على الجهات التي تشتري النفط العراقي على غرار ما فعلت مع النفط الايراني الامر الذي يحرم العراق من اغلب موارده المالية حيث يعتمد العراق بشكل كلي على ما يحصل عليه من عملة احتياطية عبر بيع النفط حصرا الامر الذي قد يؤدي الى كارثة اقتصادية وانسانية جديدة على غرار ما حصل في عقد التسعينيات من القرن العشرين حينما تم فرض عقوبات اقتصادية دولية شاملة على العراق .

3 – منع العراق من تقييد حساباته النفطية في حسابه الخاص في البنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي وهو الامر الذي يفرض على العراق بعض الاعباء والكلف المالية فضلا عن رفع الدعم الامريكي عن الاحتياطات النقدية العراقية عالميا بشكل قد يدفع بعض الجهات بملاحقة الاموال العراقية تحت مبررات مختلفة , وقد يعاد ادراج العراق تحت البند السابع مجددا بدفع امريكي لحين تسوية بعض المستحقات المالية لدول وجهات معينة التي يمكن ان تتجدد بتحريض امريكي للضغط على صانع القرار السياسي العراقي.

المحور الثالث: الاثار المباشرة وغير المباشرة للعقوبات المتوقعة.

اولا : تصاعد التضخم

فبعد تطبيق حزمة العقوبات الامريكية المحتملة لا سيما منها المتعلقة بالتوقف عن تسليم الدولار للعراق او حتى في حالة تسليمة لكن فرض عقوبات على الصادرات النفطية فأن النتيجة هي تراجع مقدار العملة الاحتياطية الموجودة بالعراق الامر الذي يعني ارتفاع قيمتها بشكل كبير امام العملة

المحلية بشكل يفضي الى تدني قدرة العملة المحلية على شراء السلع والخدمات وتراجع قيمة الاجور العامة وكل هذا يقود الاقتصاد العراقي الى نتيجة حتمية هي ارتفاع كبير في نسب التضخم وتراجع قدرة المواطنين على الانفاق وتقلص حجم الاقتصاد بالتدريج .

ثانيا : ارتفاع معدلات البطالة .

ان العقوبات التي من المحتمل فرضها على قطاع الطاقة وعلى القطاع المصرفي وتراجع ايرادات الدولة ستفضي بشكل حتمي الى تراجع حجم الانفاق العام والخاص معا وبالتالي ستدفع الى نتيجتين اساسيتين الاولى هي تراجع قدرة الحكومة على رفع مستويات الاجور وربما تقليصها بشكل كبير من جهة والتوقف عن تشغيل الايدي العاملة بشكل شبه كلي وربما تسريح الالاف منهم من جهة اخرى , والثانية هي ارتفاع نسبة البطالة المقنعة الناتجة من التزام الدولة بتشغيل القوى العاملة دون الحاجة لخدماتها ودون ان يقابل ما تتقاضاه من اجور خدمات حقيقية او قيمة مضافة في مجال اختصاصها , وهي نتيجة تسمى بالمنطق الاقتصادي الصرف هدر اقتصادي صافي وبالمنطق السياسي تحمل الحكومة اعباء وكلف سياسية سلبية .

ان ازدياد نسب البطالة في العراق نتيجة للعقوبات الامريكية المحتملة امر لا يمكن تحمله او قبوله على الاقل من قبل القوى الاجتماعية والدينية ومنظمات المجتمع المدني نظرا لارتفاع نسب البطالة بالاصل والتي وصلت الى ما يقارب 38 % منذ عام 2010 [23] . وما تمثله حاليا من عبيء كبير يرهق كاهل المجتمع العراقي ويمكن ان يفضي الى تفجير اضطرابات سياسية واجتماعية وامنية جديدة وتدهور بمستوى السلم المجتمعي السائد لا سيما اذا ما تم استغلاله من قبل بعض القوى السياسية الراغبة بتأدية دور سياسي معين على حساب القوى الحالية.

ثالثا : تأثر قطاع الطاقة بشكل كبير.

يعد قطاع الطاقة لا سيما القطاع النفطي وبدرجة اقل الغاز الطبيعي من بين اكثر القطاعات التي ستتأثر في حال فرض عقوبات امريكية على العراق لثلاثة اسباب اساسية هي اولا ان هذا القطاع هو اكثر القطاعات التي تتوقع الولايات المتحدة انها تستطيع معاقبة العراق بشكل كبير اذا ما استهدفته بعقوباتها مما يعني انها ستركز اجراءاتها العقابية في هذا المجال . ثانيا : هو ان الاقتصاد العراقي لا زال اقتصادا ريعيا يعتمد على قطاع الطاقة وبالاخص النفط بشكل تام وبالتالي فأن اي خطر يهدد عمل واداء هذا القطاع يعني تدهور خطير في الاقتصاد العراقي وبمستويات الحياة العامة من قدرة على

الانفاق او الاستثمار او الادخار وسيفضي الى ارتفاع مستويات الفقر والبطالة والتضخم وتراجع كبير في كفاءة مؤسسات الدولة الاخرى المرتبطة بالتمويل الذي توفره الصادرات النفطية . ثالثا هو ان قطاع الطاقة نفسه بحاجة الى استثمارات كبيرة ومستمرة كي يستطيع الاستمرار بالمستويات الحالية للانتاج عدى الاستثمارات الخاصة بالتطوير ومواكبة التطورات الكنولوجية الخاصة بالانتاج والتكرير والتصدير وغيرها [24] , وهذا لن يكون متاح في حالة فرض عقوبات كبيرة على قطاع الطاقة فضلا عن ان الاستثمار الاجنبي في هذا القطاع سيتراجع بشكل كبير تحت وطأة العقوبات .

رابعا : تأثر اداء البنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي سلبا.

يتكفل البنك المركزي العراقي الذي يعد هيئة اتحادية مستقله طبقا للدستور العراقي الدائم لعام 2005 بالسياسة النقدية الوطنية وحماية الموجودات النقدية لا سيما النقد الاجنبي والذهب ويعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي العام وتوازن اسعار الصرف ومراقبة اداء المصارف الحكومية والخاصة في اطار سياسته النقدية التي تستهدف دعم الاقتصاد . وتودع اموال العراق في هذا البنك وله حسابات مقيدة في مؤسسات دولية منها البنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي [25] .

وفي حال فرضت الولايات المتحدة عقوباتها على البنك المركزي العراقي فأن نتائج وخيمة ممكن ان تترتب على العراق منها ايقاف التعامل معه او تحويل العملة ورفع الحماية عن اموال العراق , وصعوبة الوصول الى النظام المالي العالمي ونظام التحويل المالي (سويفت) , فضلا عن تراجع الثقة الدولية بالبنك المركزي العراقي نتيجة هذه العقوبات وربما احجام الكثير من الدول والمؤسسات عن التعامل معه .. الخ وبالنتيجة تراجع كفائته وقدرته على اداء مهامه الموكله له في اطار تعزيز ودعم الاقتصاد العراقي .

خامسا : فرض حالة اقرب ما تكون الى العزلة على العراق .

ان فرض هكذا عقوبات يعني ان هناك اثار وتداعيات مختلفة ترافقها منها على الاقل التداعيات السياسية حيث لن تقوم الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على العراق الا بعد ان تتيقن انه انتقل الى صف دولة معادية لها وبالتالي لن تكتفي بفرض العقوبات الاقتصادية بل قد ترافقها ضغوطات سياسية كبيرة ومحاولة فرض عزلة على العراق على الاقل على مستوى العلاقات مع الغرب وبعض القوى الاقليمية الحليفة والسعي لاستعادة فرض بعض العقوبات الاممية البسيطة في اطار التلويح بعقوبات اكبر سعيا منها لدفع العراق الى التراجع عن مواقفه الداعمه لايران بشكل اكبر والاقتراب من اهداف السياسة الخارجية الامريكية . كما ان مستويات الضغط الامريكي على العراق

ترتبط بشكل كبير بنتيجة التفاهمات الامريكية – الايرانية حول ملفات معينة فأذا ما توافق الطرفان سيتراجع الضغط السياسي المزدوج على العراق واذا ما تعقدت العلاقات الامريكية – الايرانية وشهدت موجة اخرى من التصعيد فسيكون العراق ضحية لهذا التصعيد المزدوج , وهذا ناتج من الارتباط غير الواعي للسياسة الخارجية العراقية بسياسة المحاور الاقليمية والدولية . حيث بات لزاما على العراق ان يدفع تكاليف تحقيق مصالح دولية واقليمية هو ليس طرفا اساسيا فيها

سادسا : تأثر المؤسسة العسكرية العراقية سلبا . من عام 2003 شهد العراق تفكك المؤسسة العسكرية بشكل تام واعادة تاسيسها على اسس جديدة تحت رعاية الجانب الامريكي , وتبعا لذلك فأن الكثير من اسس البناء الجديدة اختلفت عن السابقة ومنها على سبيل المثال العقائد القتالية والتسليح , حيث بات اغلب سلاح الجيش العراقي يأتي من السوق الامريكي لا سيما في مجال سلاح الجو والدروع وغيرها [26].

وقد كيفت المؤسسة العسكرية العراقية نفسها مع هذا التغيير على مدى 16 عام مضت وعليه ليس من السهولة بمكان وبوقت قصير ان تستغني المؤسسة العسكرية العراقية عن السلاح الامريكي وتتوجه الى اسواق اخرى , حيث يحتاج هذا الموضوع الى وقت وجهد ليس بالقليل .

ومن هنا فأن فرض عقوبات امريكية محتملة على بيع السلاح او الذخيرة او الدعم الامريكي الجوي والمعلوماتي يعني باقل الاحوال تراجع قدرات المؤسسة العسكرية العراقية على الاقل في المستقبل القصير وما يرافقها من احتمالات لتراجع الاستقرار الامني او خضوع العراق لضغوطات ومساومات دول اخرى .

سابعا : تراجع الثقة الدولية بالسوق العراقية واضمحلال الاستثمار.

تشير البيانات والنسب التي توفرها بعض المؤسسات الدولية وتصدقها الوقائع والمشاهدات ان الدول النامية والاقل نموا التي تتعرض الى عقوبات مشددة من قبل جهات امنية او دولة كبرى كالولايات المتحدة تفقد ثقة الاسواق الدولية ومؤسسات الاستثمار الكبرى بالتدريج , حيث تبدأ هذه المؤسسات بنقل انشطتها الى خارج البلد بعد تراجع قدرتها على ادامة عملها مع المؤسسات الامريكية او الوصول الى السوق المالي العالمي .

وهنا فأن العراق الذي يعاني بالاصل من تدهور بيئتة الاستثمارية سوف يفقد ما تبقى له من ثقة الاسواق الدولية والمستثمرين الاجانب في كافة القطاعات ومنها قطاع الطاقة مما يرتب على الحكومة

اعباء جديدة تتمثل بضرورة مباشرة المهام التي كانت تتولاها الشركات الاجنبية مما يضيف اعباء وكلف جديدة قد لايستطيع العراق تحملها .

ثامنا : تدني كبير في الناتج المحلي الاجمالي ونسب النموالاقتصادي . ان كل ما تم ذكره من اثار محتملة ستترتب على العراق في حال فرض عقوبات امريكية عليه تعني تدهور اغلب القطاعات الاقتصادية لاسيما الانتاجية والخدمية وتراجع كبير في الايرادات الناتجة عن تراجع الصادرات النفطية وتصاعد لمستويات البطالة وارتفاع نسب التضخم وتراجع قيمة الدينار العراقي وتدني الاجور والقدرات الشرائية واضمحلال مدخرات المواطنين وبالنتيجة انكماش الاقتصاد العراقي وتدني كبير في حجم الناتج المحلي الاجمالي مثلما حصل في عقد التسعينيات من القرن الماضي مما يعني تراجع حاد في الخدمات وتفشي الفقر والجريمة وسيادة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي وعجز حكومي عن الانفاق العام او تطبيق البرامج السياسية المستهدفة ... الخ .

ان كل هذه التداعيات التي ستنجم عن العقوبات المحتملة تستدعي من صانع القرار الاستراتيجي العراقي ان يتحلى بقدر كبير من الادراك للموقف الذي يحيط بالعراق ويتصرف حياله بقدر من العقلانية التي تستهدف ارساء التوازن مابين مصالح العراق المختلفة مع القوى المختلفة على المستوى الدولي والاقليمي من جهة وعدم التفريط بسيادة العراق المتعلقة بحفظ كرامة الدولة وشعبها ومؤسساتها المختلفة ومنها المؤسسة العسكرية من جهة اخرى , وهذا التوازن صار ضرورة حتمية يستطيع العراق عبرها النأي بنفسه عن سياسة الاستقطاب والمحاور التي تجتاح العالم ومنطقة الشرق الاوسط واتباع سياسة خارجية تجعل من الحياد الايجابي الذي يقوم على اسس اخلاقية منهجا لتحقيق المصالح الوطنية بعيدا عن املائات خارجية .

هوامش البحث :

1 - آمال شلاش . رؤية في المتغيرات الاقتصادية لعراق ما بعد الحرب . مجلة الحكمة العدد34. بيت الحكمة ايلول 2003 ص45

2 - . عباس نصراوي . الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل (1950-2010) ترجمة سعيد عبد العزيز (ط1) دار الكنوز الادبية . بيروت 1995 ص 189.

[3] . حسين علي بخيت وبشرى عاشور . تحليل العلاقة التبادلية بين القطاعين الزراعي والصناعي في العراق للمدة 1970-1990 . مجلة العلوم الادارية والاقتصادية . المجلد 9 . العدد31 . كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد 2002 ص8.

[4].- انظر همسة قصي وعمر عدنان. التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 .مجلة الدنانير . كلية اقتصاديات الاعمال جامعة النهرين 2017 .

[5] - . حيدر مجيد وسعد محمد . العلاقة بين اسعار الفائدة والاستثمار الخاص في العراق . مجلة الادارة والاقتصاد العدد 38 كلية الادارة والاقتصاد . المستنصرية 2002 ص2.

[6] . حسين بخيت وايمان عبد الخضر . العلاقة بين الضغوط التضخيمية وأسعار صرف الدولار في السوق العراقية للمدة 1990-1998. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية . المجلد السابع . العدد24 كلية الادارة والاقتصاد /بغداد ص41.

[7] - عماد عبد اللطيف. الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار الوظائف السياسات . الطبعة الاولى . سلسلة اطاريح الدكتوراه. بيت الحكمة,بغداد , 2001 ص307. .

8- . آمال شلاش . دور السياسات الاقتصادية في تفاقم ظاهرة الفقر والغنى. مصدر سبق ذكره ص123..

9 - كامل كاظم . الاقتصاد العراقي بين الانفتاح نحو نماذج ومتطلبات التنمية المستقلة. مصدر سبق ذكره ص11..

10 - وسن العزاوي. الاقتصاد العراقي ,الواقع ,والإشكاليات والحلول .مجلة قضايا سياسية.العدد (16) المجلد الثالث ,كلية العلوم السياسية ,جامعة النهرين .بغداد 2009 ص 53 .

-11. للمزيد في هذا المجال انظر مثلا . التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,وبيت الحكمة .العراق 2009 ص123-126.

12 - حصار العراق من دفع الثمن (دراسة مترجمة) ترجمة أمير جبار . مجلة دراسات دولية العدد (23) مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد 2003 ص18.

13 حنان عبدالخضر. واقع ومتطلبات التنمية المستدامة بالعراق.
www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ksc/article/viewFile/1729/1611

14 . أزهار عبد الكريم الشيخلي. المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير العراقية الجزء الثاني، أوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية /جامعة بغداد 2004/2 ص3.

15 - انظر تقرير التنمية البشرية لعام 2001 . مصدر سبق ذكره. .

16 - ثابت حامد الجادر . القطاع الصناعي الخاص واهميته في التنمية الاقتصادية . مجلة المنصور . العدد الخامس . المجلد الاول ، كلية الادارة والاقتصاد . جامعة بغداد2002 ص70.

17 - عماد عبد اللطيف . الدولة والقطاع الخاص في العراق الادوار الوظائف السياسات . مصدر سبق ذكره ص307. .

18 - علي توفيق الصادق . محمد مصطفى. الاقتصاد العربي بين الواقع والآمال . مجلة المستقبل العربي. العدد299 مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت2004 ص26.

19 - . التقرير الاستراتيجي العربي لعام1999. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . مؤسسة الاهرام. القاهرة2000ص100.

20 – المجلس الاستشاري العراقي .
https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/1801202015

21 – موقع معهد بروكنغز https://www.brookings.edu/blog/order-from- (
chaos/2018/09/25/on-the-record-theu-s-administrations-actions-on-russia

22 – للمزيد ينظر مجموعة مؤلفين . المجلس الاستشاري العراقي للبحوث والدراسات , حلول ومعالجات مقترحة لتفادي اثار العقوبات الاقتصادية الامريكية المحتملة على العراق , بغداد 16 كانون الثاني , 2020 . ص 15

23 – للمزيد في هذا الموضوع ينظر محمد عبد الباقر , الموازنة الاتحادية العراقية بين الاولولويات الاقتصادية وتوجهات القوى السياسية للمدة 2006 – 2016 , رسالة ماجستير , معهد العلمين , العراق , 2019 .

24 - منظمة الطاقة الدولية . https://www.eia.gov/dnav/pet/hist/RWTCD.htm

25 - عدوية الهلالي , فرض العقوبات الامريكية على العراق : تهديدات حقيقية ام حرب نفسية ؟.
https://ninanews.com/Website/News/Details?Key=807749 !

26 - مجموعة مؤلفين , المجلس الاستشاري العراقي للبحوث والدراسات , مصدر سبق ذكره ص 17